النهار
١٠/١٤

هل سقط المشروع الأميركي في المنطقة أو يراوح تمهيداً لنهوض جديد؟

طيب تزيني

افتتحت «قضايا النهار» محوراً نقاشياً مع عدد من المفكرين العرب بشأن تقديراتهم للمرحلة التي يمر بها المشروع الأميركي في المنطقة واحتمالاته المقبلة، وذلك تحت عنوان «هل سقط المشروع الأميركي في المنطقة أم يراوح تمهيداً لنهوض جديد؟». نشرنا مساهمة كمال الصليبي (٧-١٠-٢٠٠٨) واليوم ننشر مساهمة طيب تيزيني. والنصوص هي حصيلة مناقشات اجراها موسى عاصي.

لن تنقلب الأنظمة العربية على الإدارة الأميركية

سؤال «هل سقط المشروع الاميركي ام يراوح لنهوض جديد؟» يحتمل الالتباس، ووجه هذا الالتباس يكمن في صيغة «المشروع الاميركي» الواردة هنا. فاذا نُظر الى هذه الصيغة على انها تعبير عن الولايات المتحدة حصراً من دون غيرها من الدول الغربية، شيء، واذا نُظر اليها بمثابة تعبير عن «النظام العالمي الجديد» الذي تدخل فيه بلدان غربية أوروبية الى جانب الولايات المتحدة شيء آخر. بيد انه كما نرى مع عدد متصاعد من الباحثين، لم يعد الكلام على الولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونشأة ثورتي المعلومات والاتصالات ونتائج حرب الخليج الثانية، مستقيماً الا في سياق النظام العالمي الجديد المذكور، ولما كان موقع الولايات المتحدة ضمن الاخير رائداً وحاسماً – من دون ان يكون احادياً – فقد راح بعضهم ينظر الى ذلك النظام الجديد على انه نتاج اميركا تحديداً، مما انتج مصطلح «النظام العالمي الجديد المؤمرك»، وفي هذا كثير من الحقيقة لسببين اثنين، الاول منهما يفصح عن نفسه في النزعة البراغماتية الاستئثارية الجامحة للنظام المعني ومحاولة اذلاله لأوروبا «التي شاخت» برأي بعض منظريه، ويبرز السبب الثاني في أن اوساطاً اوروبية «رسمية» مثل فرنسا وقفت في البدء موقف المناوئ والمناهض له. وفي هذا دفع لحالة «القطب الواحد» الى الامام.

على ذلك، يصحّ النظر الى «المشروع الاميركي» على انه تجل لـ«النظام الجديد»، وان كان التجلي الأشمل والأعظم. ومن شأن ذلك أن يسمح باعادة بناء السؤال المطروح: «هل سقط النظام العالمي الجديد، أم انه يراوح تمهيداً لنهوض جديد؟»، في هذه الحال نكون أمام استحقاق آخر يحكم زاوية نظرنا. هاهنا، يمكن القول بكثير من الترجيح – بان النظام المذكور في تجليّه الاميركي قد اصيب بضربات ومآزق عميقة:

أولاً – لقد فقد احاديته القطبية عبر التحولات الكبرى الأخيرة (منذ خمس سنوات)، فصعدت الصين بقوة مطردة ومنافسة فعلاً، وتصعد روسيا بوتائر ملحوظة بعد احكام الضربة لـ«الاقتصاد المافيوي»، ولملمة النظام السياسي، وأخيراً مع النتائج التي انبثقت عن «قمة دوشنبه» (القمة التي انعقدت في ٢٨ و٢٩ آب الماضي في دوشنبه عاصمة طاجيكستان) والتي جمعت كلا من روسيا والصين وطاجيكستان وكازاخستان واوزبكستان وقرغيزيا مع مشاركة رؤساء بعض الدول، فهذه النتائج أتت لمصلحة الهيمنة الاميركية ورفض هدفها في تبوؤ مركز القطب الواحد. ويضاف الى ذلك، ظهور «النجم الهندي» ليزيد القلق الاميركي عبر نجاحات مرموقة تحققها الصناعة والتجارة والبحوث العلمية الهندية.

ثانياً: يلاحظ أن النظام الجديد المؤمرك أُصيب بخيبات أمل كبرى عبر طريقين اثنين، استراتيجيته العسكرية للهيمنة المباشرة أولاً، والاساليب التي استخدمها في سبيل تحقيق ذلك ثانياً. ومنها اساليب ملفقة (كما هي الحال بحسب دراسات وتقارير غربية بشأن الحادي عشر من ايلول)، واذا دمجنا الطريقين ببنية واحدة، وجدنا امامنا نمطا من ديناميكية حمقاء بلا حدود، آلت الى احتلال العراق واحداث «فوضى تدميرية» في باكستان وافغانستان وغيرهما يراد لها أن تكون الوظيفة الستراتيجية الدائمة هناك. وعلى نا ان نعود الى المهمات السبع التي وصفها مركز «مشروع القرار الاميركي الجديد» المؤسس من ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول وولفوفيتز وفرانك غافني، لنجد أن المهمة الرابعة تتمثل في اشعال «الحرب العالمية الثالثة»، لـ«انهاء كل معارضة أو مقاومة للولايات المتحدة ذاتها في العالم». في حين تقوم المهمة الخامسة على «استمرار كلي في دعم اسرائيل وحمايتها حتى من اعدائها في الولايات المتحدة ذاتها». وعبر تدقيق أولي في ذلك، يمكن القول، بأفق مفتوح، باننا من أجل الاجابة على السؤال المطروح هنا ينبغي أن نميّز بين ثلاثة مفاهيم هي: العولمة، والمشروع الاميركي، والليبرالية.

فالاولى هي مرحلة من التطور التاريخي في اطار النظام الرأسمالي تمثل في آن واحد امتداداً له وقطعاً معه. أما المشروع الاميركي فهو النظام الرأسمالي في صيغته الليبرالية المتوحشة، ومن ثم، فان ما نراه الآن بمثابة ولوج في مرحلة ما بعد هذا المشروع انما يتحدد في سقوط الليبرالية المذكورة، مع احتمال استمرار النظام الاميركي ضمن نمط آخر من الليبرالية يتحدث عن تجلياته المحتملة دوغلاس مايسي (أستاذ علم الاجتماع بجامعة برينستون) في كتابه «عودة كلمة اللام»، وفيفيان فورستر في كتابها «ديكتاتورية غربية»، ويقترب الباحثان من الوصول الى النتيجة التالية: هناك احتمال لنشوء عولمة ضمن ليبرالية أقل تطرفا وأكثر اعتدالا، تقرّ بامكان قيام «عولمة بديلة» تقر بالمساواة والديموقراطية وحق الشعوب بأوطانها.

هكذا اذن، يمكن الكلام عن نهوض جديد، ليس للمشروع الاميركي العولمي، ذي الليبرالية المتوحشة المتجلية الآن في انهيار الترسانة العسكرية الكبرى والستراتيجية الامبريالية للهيمنة والساعية الى ابتلاع الطبيعة والبشر، وهضمهم، ومن ثم اخراجهم سِلعاً في «السوق الكونية السلعية»، وعبر حركتين اثنتين كبريين هما التسليع والتنميط، وانما لـ«بديل عولمي» تتماهى فيه منظومات المساواة والديموقراطية والاقرار بمصائر الشعوب والامم، على اساس من التقدم الهائل على صعيدي ثورة المعلومات والاتصالات ومنظومة العلوم الاجتماعية والانسانية.

وهما التعامل مع المشاريع الثلاثة السابقة من طرف، ومع المشروع الاميركي القابل للتشظي والمشروع الاوروبي من طرف آخر. أما الداخل أو الدواخل العربية فلن تشغل حيزاً رئيساً في جلّ تلك النظم، بمعنى انها لا تشتغل استراتيجياً على رهان الاستقواء بدواخل تحقق لشعوبها حداً أدنى من واجباتها حيالها ممثلة خصوصاً بثلاثية الحرية والكفاية المادية والكرامة المتجلية بحق المواطنة نظراً وممارسةً. ولما كانت تلك النظم السياسية العربية تجدد مرجعيتها، في نمط من الاستبداد والرياء القائم على الاستئثار بالسلطة والثروة والإعلام والحقيقة ، فإن السياسة الخارجية الاميركية ستجد يدها طليقة في البلدان المعنية، بحيث لا تخرج الاخيرة عن مشاركة «في ظل الإدارة الأميركية»، إلا في حالات معينة. ومن ثم، فإن إدارة بوش لن يتم الخروج منها وعلى ها إلا بحدود تكاد لا تكاد تتجاوز هذا الإرث. وثمة أمر يتصل بما كان عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر يعبر عنه بمصطلح «العقلانية السياسية»، فهذه يمكن ان تظهر قوية فاعلة أو ضعيفة ضئيلة ضمن الدولة الواحدة أو الحزب الواحد أو المجموعة الواحدة، وفي ميزان القوى ونمط الشخصيات القيادية وغيره. نريد ان نقول إن تغييرا عميقاً في السياسة الأميركية الداخلية والخارجية لن يكون –في ما نرى– محتماً بحيث يقود إلى أحوال جديدة نوعياً، إلا بقدر ما يتم من تحول من الليبرالية المتوحشة إلى ليبرالية معتدلة مشروطة بثلاثة شروط: تدخل الدولة في السوق، وإعادة النظر في توزيع الثروة، وكبح جماح المؤسسة العسكرية الاقتصادية الايديولوجية.واما احتمال تأثير ١١ أيلول على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط فأمر مفتوح بقدر ما يبقى مفتوحاً الثقل الكبير الذي يمتلكه النفط الخليجي، ومن ثم بقدر ما يستمر الإسلام السياسي الثأري في موقفه من الولايات المتحدة المتحالفة مع أصحاب النفط المذكور في الداخل العربي والإسلامي. وسوف ينعكس ذلك على احتمال استمرار المواجهة بين الولايات المتحدة ومناوئيها بالارتباط بتباطؤ الدور الأميركي في المنطقة بسبب الانكسارات والمشكلات التي يواجهها الأميركيون الذين فقدوا ما يزيد على الخمسة آلاف من جنودهم ورجالهم في العراق. وما حدث في العراق يطرق إشكالية الديموقراطية الغائبة، ولكنه لم يطرح صيغة حلها: إن محتلاً لا يؤسس لنهوض ديموقراطي. ويبقى النفط والسلاح حالتان تحركان السياسة الأميركية في آفاقها المحتملة وتضبطانها. وأخيراً فإن المنافسة بين الديموقراطيين والجمهوريين إنما هي منافسة بين ليبرالية جمهورية متوحشة وأخرى قد تسعى نحو مواقف أقرب الى الاعتدال.

الديار
١٠/١٤

المحطة الاخيرة: مدى تأثرنا بالانهيار المالي!!

راكان المجالي

تفاخر الدول العربية جميعا بأنها لم تتأثر بانهيار الاقتصاد المعولم ، وانها في منأى عن مخاطر تسونامي الانهيار المالي الذي زلزل امريكا وعصف باوروبا وروسيا والصين واليابان ، وتحديدا الدول الديمقراطية المتقدمة وبقية العالم.ومن حسن حظ الانظمة العربية مجافاتها للديمقراطية الحقيقية والاسس العلمية لبنية الاقتصاد ، وهو ما يتيح لها اخفاء عللها ، والتغطية على اية اختلالات عبر البديل النفطي الدعائي ، وفي بلدان عربية كثيرة انهارت اسهم البورصة بتسارع فاق اوروبا وظل الخطاب الاعلامي هو هو بالاعلان ان كل شيء على ما يرام وان الاقتصاد لم يتأثر،،لا اريد أن أناقش التفاصيل ، ولكن هنالك عبر العناوين العريضة للازمة عالميا ما يؤكد خطأ نظرية حرية السوق المقلقة والمنفلتة التي طبقت بالسنوات الاخيرة في غالبية بلدان العالم بتفاوت وقد تركت آثارها حيثما طبقت.نعود للوطن العربي لنرى ان اللبنانيين محقون بالتفاخر بأنهم الاقل تأثرا لان الاوضاع المضطربة في السنوات الاخيرة في لبنان عطلت المضي في برنامج خصخصة القطاعات ، كما ان الخوف اوجد انضباطا اكبر في التعاملات المصرفية وحركة رؤوس الاموال في لبنان إضافة الى بورصة لبنانية شبه مشلولة... الخ.نعود للاردن لنقرأ في عناوين صحف امس ان خسارة الضمان الاجتماعي في الاسهم هي ٥٢٣ دينار ، والصحيح ان الخسارة اكبر ، لكن الله حبانا القدرة على تحوير الامور بما يبعث على الاطمئنان ، اما خسائر الشركات والناس في البورصات فهي كبيرة ، والى حد ما يمكن الاستنتاج ان عشرات الآلاف من صغار المستثمرين قد سحقوا تحت عجلات الازمة ، وكان اخوة لهم بعشرات الآلاف قد سحقتهم قبل اسابيع ازمة ما سمي البورصة العالمية من خلال مكاتب التوظيف الائتماني التي قد تكون انفجرت عبر التأثيرات الاولية لاعصار الانهيار المالي الامريكي وبالتالي العالمي..في امريكا اليوم واوروبا والدول المتقدمة هنالك كبح شيد لجموح جشع وفوضى السوق من خلال تأميم وتدخل ووضع ضوابط وتفعيل القطاع العام ومحاولات تصحيح مسار الاقتصاد ليكون في خدمة المجتمع والوطن والناس ، ولم تعد الخصخصة عقيدة مقدسة ولا الشريك الستراتيجي هو المنقذ ، بل هو الساعي فقط للربح ، وكل ذلك يقتضي مراجعة ، خاصة ان ادارة هذه الشركات المخصخصة لم تضف جديداً ولم توفر اية اضافة نوعية غير ما فرضة التطور العام وارتفاع الاسعار العالمية.. الخ. لا اقصد الدخول في جدل بشأن نسبة الاضرار التي اصابتنا واصابت العرب عموماً ، ولا البحث في حجم خسارات البورصات العربية بترليونات الدولارات ، ولا بالودائع العربية لاشخاص وشركات ودول يقول صندوق النقد العربي انها وصلت ٣،٤ ترليون دولاراً، ولا بأس ان نتأثر كجزء من هذا العالم ولكن لا بد من الوضوح والشفافية لتسهل المعالجة خاصة ان الازمة في بداياتها وهنالك تفاعلات اخرى للازمة تنطلق من امريكا ، ومنها على سبيل المثال انهيار سوق البطاقات الائتمانية في امريكا والتي تقدر اولياً بـ ٧٠٠ مليار دولار والحبل على الجرار، وهذا البعد من الازمة سيمتد الى اوروبا والعالم ، والذي قرأ صحف امس بشأن قدرة البنوك الاردنية على ضبط ازمة السداد للبطاقات الائتمانية المتفاقمة يدرك ان هنالك مشكلة ستكبر عندما تنهار سوق البطاقات الائتمانية بشكل حتمي ابتداء من امريكا قريباً،،، الخ.

العلم
لسان حزب الاستقلال تأسست في ١١ شتنبر سنة 1946
١٠/١٤

حينما «يحرك» الشباب هربا من «الحكرة»!

محمد علي الحنشي

تحقق أغنية تتغنى بهجرة البلد وركوب البحر للخروج من الشعور بالدونية والاحتقار إقبالا كبيرا لدى الصغار والشباب. هل هي صدفة أن تلقى هذا الإقبال في زمن الأزمة والضياع الذي يعيشه الشباب؟ وهل هذه الأغنية ناجحة، لأن لحنها أم أداءها أم كلماتها تجد هوى في نفس المستمعين إليها؟

أهم كلمات الأغنية تتغنى بـ «البابور» أي الباخرة أو السفينة، التي يرى فيها مؤلف الكلمات حبيبته أو معشوقته «مون آمور». ولنا أن نتخيل هنا شابا بقرب ميناء طنجة أو ميناء الدار البيضاء، يراقب البواخر التي ترسو على الميناء، ويرى فيها مخلّصته من واقع «الحكرة» الشعور بالاحتقار و«لاميزير» البؤس الذي يعيش فيه، ولا يجد مخرجا منه إلا بركوب السفينة التي عشقها من كثرة تعلقه بها، فهو يتخيل نفسه فوقها، يقطع البحر ليصل إلى شط الأمان والجزيرة الحلم هناك في الضفة الأخرى. وتستحضر كلمات هذه الأغنية عبارتين، الأولى غير ظاهرة للؤهلة الأولى، وهي مرتبطة بدور «البابور» في نقل الشخص الموجود في وضعية مأساوية إلى الضفة الأخرى، وهي الهجرة السرية، أو «الحريك»، والعبارة الثانية بارزة في النص، وهي «محكور»، أي الإحساس بالاحتقار والدونية، والتخلص من هذا الإحساس لن يكون إلا بمغادرة هذا الوطن الذي يحرم الشباب من تحقيق ذاته، سواء بتوفير العمل، وما يتولد عنه من استقلال مالي، أو تسهيل لقائه بحبيبة قلبه

فهناك تلازم بين «الحكرة» و«الحريك»، فـ «الحكرة» تدفع الشخص المحتقر إلى البحث عن الخلاص في «الحريك»، أي حرق جميع ما يربطه بالوطن، من أوراق هوية وانتماء، بل وحتى المشاعر بالابتعاد عن الأهل والأحباب والأصدقاء، وتفضيل الغربة على هوان الوطن، والساهرين عليه. ونعود إلى كلمات هذه الأغنية، ونتساءل: هل هي تعبّر عن موجة أو موضة عابرة تنتهي مع ظهور موجة أو موضة جديدة ؟ هل لكلماتها تأثير في الصغار والشباب الذين يحفظون كلماتها عن ظهر قلب، ويرددونها باستمتاع كبير؟ هل هذه الكلمات ترسم صورة لوضعية هذا الجيل، وتعبر عن وضعيته الصعبة: إحساسه بأن الأجيال السابقة عليه، لا تنصت لمشاكله الخاصة، وطموحاته المشروعة في الحياة، لذلك يرى المخرج لمأزقه في «الحريك»، حتى لو كان فيه هلاكه؟! لأنه يفضل ركوب أهوال «الحريك» على العيش في ذل وهوان «الحكرة».

يتوق لمعانقة حلمه في حياة مغايرة هناك وراء البحر، لا يجدها هنا، لأنه في بحث لا ينتهي على دراهم معدودة، ليحقق أحلامه الصغيرة، لا يجدها عند الأب أو الأم أو الإخوة، لأن الكل مشغول بمشاكله الصغيرة، ولا يقوى على مساعدته ماديا، بل ويصطدم يوميا مع محيطه، الذي قد ينعته بجميع النعوت، التي تدل على تكاسله وتقاعسه و«برودة أكتافه»، وأنه ليس مثل «أسياده» الذين يحصّلون على قوت يومهم بأي طريقة! هذه الأغنية تعبّر عن مشاعر شرائح واسعة من الشباب، تعشق العيش في وطنها بكرامة، وحتى لو كانت في الظاهر تشيد «بالحريك»، وتمجّد الهروب من مواجهة واقع «الحكرة» و«لاميزير»، فإنها في العمق توجه رسائل إلى من يهمهم الأمر، بأن هذا الجيل يرفض العيش في وطن الهوان، وأن مكان الشباب هو وطنه، ومهامه هي تشييده، وليس تركه وهجرانه!

الأهرام
١٠/١٤ افتتاحية

مصر.. وطوق النجاة من الأزمة العالمية

عندما بدأت عاصفة الأزمة المالية العالمية، حذر خبراء الاقتصاد من عواقبها السلبية، واحتمالات تداعياتها الخطيرة.. وذكر كاتبان اقتصاديان أمريكيان أن أزمة النظام المالي الراهنة تشبه أرضا مجهولة لم نكن نود زيادتها، ومعنى هذا أنها تتطلب لعلاجها أساليب اقتصادية غير تقليدية.

وايا ما يكن الأمر، فإن الأزمة الحالية هي بالضرورة محصلة لممارسات مالية خاطئة، وثمة إجماع في الرأي تمثل أساسا في خروج النظام الرأسمالي عن مساره السليم الذي يرتكز على الإنتاج والبناء وتحوله إلى المضاربة.. وهو ما سبب حذرا بالغا للنظام المالي.. وفجر مخاوف عارمة من احتمالات التأثير السلبي على الاقتصاد الحقيقي.

ولأن الأمر كذلك فإن كل الدول الكبرى وفي مقدمتها أمريكا تبحث بجدية عن سبل إصلاح نظمها المالية والمصرفية حتى يمكنها احتواء الأزمة.

وهنا يبرز السؤال: أين موقع مصر من هذه الأزمة العالمية؟ وقد أجاب كبار المسؤولين في مصر عن هذا السؤال بكل شفافية عندما أوضحوا بالأرقام والحقائق في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس الأول الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أن القطاع المصرفي المصري قادر على استيعاب المشكلة المالية من دون مؤثرات سلبية، وقد جاء هذا المؤتمر عقب اجتماع بحث فيه الرئيس مبارك مع رئيس مجلس الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالشؤون الاقتصادية والمالية

التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة وتأثيراتها المحتملة على الأوضاع الاقتصادية والمالية في مصر.

وفي السياق ذاته، تتجلى النقطة المحورية التي تشكل طوق نجاة مصر من التداعيات السلبية لهذه الأزمة، وهي خطة إصلاح القطاع المصرفي التي أقرها الرئيس مبارك عام٢٠٠٤ ، وقد حققت هذه الخطة أهدافها بنسبة تفوق الـ٩٥٪ وجرى تنفيذ خطة إصلاح القطاع المصرفي المصري في إطار البرنامج الشامل للاصلاح الاقتصادي. وما يتعين ملاحظته أن القيادة المصرية تواصل بدأب وجدية تنفيذ برامجها الاصلاحية وصولا إلى تحقيق حياة أفضل للمواطنين، وليس أدل على ذلك تأكيد الرئيس مبارك في رسالة وجهها إلى أعضاء الحزب الوطني بمناسبة انعقاد مؤتمره السنوي في مستهل تشرين الثاني المقبل، على أن الأولوية الرئيسة في سياسات الحزب وتوجهاته تتركز في توسيع قاعدة العدالة الاجتماعية.. ورفع مستوى معيشة المواطن من خلال التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي.